دور المُختص الاجتماعي في مُعالجة قضايا الطلاق والتقليل منها

الأستاذ: حمدادو فريد
جامعة لونيسي علي – البليدة 02

-ملخص:

تعددت أسباب الطلاق في المجتمع الجزائري بتعدد المشاكل بين الزوجين، كما أصبحت تتميّز بالتعقيد وصعوبة التشخيص، الأمر الذي دفع بالمنشغلين بهذه الظاهرة إلى بذل جهود كبيرة سواء في ميدان التشريع وسنّ القوانين التي تتناسب مع الطبيعة المستجدة للمشاكل الزوجية، أو في الميادين الاجتماعية والنفسية والدينية بُغية الوصول إلى علاجات وتفاسير للأسباب التي تدفع بالزوجين أو أحدهما إلى اتخاذ قرار إنهاء الرابطة الزوجية.

سنحاول إبراز أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به المرشد الاجتماعي في توصيف وتصنيف طبيعة ونوع الأسباب الدافعة إلى حدوث الطلاق بين الزوجين، إضافة إلى المساهمة التي يمكن أن يقدّمها في حلحلة وعلاج هذه الأسباب وكذا إمكانية الوقاية منها من خلال الدورات التكوينية التي تستهدف الأزواج في كل أشواط الحياة الزوجية أي قبل الزواج وبعده، كما تستهدف أيضا المحيط الاجتماعي للزوجين باعتباره طرفا فاعلا في كثير من الأحيان ومؤثرا في إحداث الطلاق أو في منع وقوعه.

الكلمات المفتاحية : الطلاق ، المختص الاجتماعي ، المختص النفسي ، قانون الأسرة،

-<u>مقدمة:</u>

لا شك أن الطلاق في المجتمعات الإنسانية عموما وفي المجتمع الجزائري على وجه الخصوص يعتبر من أهمّ الانشغالات التي تؤرق الباحثين في العلوم الاجتماعية والقانونية وكذا القائمين على الشأن العام، ذلك لأن الطلاق يعدّ من أكبر المسببات

والمفرزات للمشكلات الاجتماعية الأخرى مثل: الإدمان، تشرد الأطفال، الفشل الدراسي، الانتحار... الخ، إلى غير ذلك من الظواهر السلبية.

ولأنه على هذا المستوى من الخطورة فقد حظي بالكثير من الاهتمام والدراسات الأكاديمية والميدانية واستطلاعات الرأي العام بُغية الوصول إلى حلول تمكّن القائمين على الشأن العام من التقليل من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة، وقد ساهم في هذا الاتجاه العديد من الباحثين الجامعيين من جميع التخصصات الاجتماعية والقانونية وكذا الفاعلين في المجتمع المدني، ونحن في هذه الدراسة النظرية نحاول إبراز الوقوف على مدى أهمية الدور الذي يمكن للمرشد الاجتماعي أن يقوم به من أجل المساهمة في معالجة حالات الطلاق المختلفة والتقليل من انتشار الظاهرة في المجتمع الجزائري.

-العوامل الاساسية في حدوث الطلاق:

تختلف أسباب الطلاق في المجتمعات الإنسانية باختلاف الثقافات والهويّات، إذ لا تُعرف أسبابه على وجه الحصر لارتباطها بالتغير الاجتماعي والثقافي وأنماط الحياة المختلفة في هذه المجتمعات، كما تتميز أسبابه بالغموض والتعقيد في كثير من الحالات، الأمر الذي دفع بالباحثين في مختلف مجالات الحياة الإنسانية إلى الغوص في أغوار هذه الظاهرة المعقّدة من أجل الكشف عن الأسباب المتحكمة فيها، حيث نجد أن الباحث القانوني يجتهد في سنّ القوانين والتشريعات تحدد المسؤوليات التي تقع على كل طرف منهما، وإنجاز العدل في الفصل بينهما، أما الباحث النفسي فنجده يدرس الأسباب النفسية والسلوكية للطلاق محاولا الوقوف على الدوافع الكامنة وراء اتخاذ قرار الانفصال بين الزوجين، نفس الأمر نجده عند الباحث الديني الذي يحاول تقديم حلول ووصفات مستنبطة من القراءة المتجددة للنصوص الدينية المقدسة وأقوال من سبق من المتخصصين في العلوم الإسلامية من أجل تكييفها مع ما استجد من الأسباب الواقعية الدافعة للطلاق بين الزوجين.

أما المختص الاجتماعي فبالإضافة إلى انشغاله بالظواهر الاجتماعية المختلفة فإننا نجد جمّ انشغاله مُنصبٌّ حول دراسة وتفكيك مركبات ظاهرة الطلاق بشكل علمي ومنهجي صحيح من أجل فهم سوسيولوجيا الطلاق في المجتمع الجزائري ومعرفة العوامل والمتغيرات المؤثرة في تفكك الأسرة وإنهاء الرابطة الزوجية.

إن الاختلاف في زوايا النظر إلى ظاهرة الطلاق بين مختلف التخصصات الاجتماعية الإنسانية يدفع إلى اختلاف الأدوار التي يقوم بها متخصص، الأمر الذي يطرح سؤالا يقول: ما هو الدور المختص الاجتماعي في المساهمة في معالجة مختلف حالات الطلاق واقتراح الحلول إلى القائمين على الشأن العام من أجل الوقاية من الطلاق والتقليل من حدوثه وانتشاره؟، لذا يضطلع المختص الاجتماعي بدور محوري ترتكز عليه بقية الأدوار الأخرى في تحديد طبيعة ونوع الأسباب التي تدفع بالزوجين أو أحدهما إلى اتخاذ قرار الطلاق.

أهمية الدراسة:

يمكن حصر هدف هذه الدراسة في كونها تبرز الدور الذي يمكن أن يلعبه المختص الاجتماعي من أجل المساهمة مع بقية التخصصات في بناء تصورات ومفاهيم معرفية وعلمية حول مختلف جوانب ومكونات ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري وتصنيف أسبابه وتحديد مسبباته لتفادي الخلط الذي يحدث عند محاولة الصلح بين الزوجين والحرص على معالجة حالات الخصومات الزوجية قبل الولوج في دهاليز القضاء التي تنتهي في جلها إلى الطلاق.

في ظل تنامي وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري وفي ظل تغييب الدور الذي يقوم به المختص الاجتماعي في المساهمة في معالجة حالات الطلاق تظهر أهمية هذه الدراسة التي نحاول من خلالها إثراء الخيارات المتاحة والممكنة للزوجين المتخاصمين والتي هي في الواقع تقتصر على الاستشارة الدينية ثم التوجه إلى المحاكم من أجل بدأ التقاضي بين الزوجين، هذا ما يشكل معوقا في دفع الزوجين إلى التراجع عن الاقدام على الطلاق وتفكيك اللغم الذي يؤدي إلى انفجار الأسرة وضياع الأولاد وتفسخ المجتمع بسبب انتشار ظواهر سلبية أخرى يفرزها الطلاق، كما تشكّل هذه الخطوات في كثير من الأحيان مُحرّضا نفسيا واجتماعيا لدى الزوجين يدفعهما إلى فك وإنهاء العلاقة الزوجية.

1- الطلاق: تختلف مفاهيم الطلاق وتتعدد حسب زاوية النظر التي يتخذها كل باحث، فهناك اطلاق من منظور قانوني وهو فسخ العقد القانوني المبرم بين الزوجين ومحوهِ من سجلاّت الزواج، أما مفهومه من الناحية الدينية فهو تلفظ الزوج بكلمة الطلاق أو ما يعنيها من مصطلحات أو إشارات بنية الانفصال، وأما من

منظور نفسي فهو الانفصال العاطفي بين الزوجين والبعد الوجداني ولو كان العقد لايزال قائما، ونحن في هذه المداخلة نقصد الطلاق بكل أشكاله ومفاهيمه المختلفة.

2- **المُختص الاجتماعي:** ونقصد به كل باحث أكاديمي في علم الاجتماع متخصص في شؤون الأسرة أو ما يتعلق بها من مجالات اجتماعية أخرى والذي توكل إليه مهمة استقبال وتوجيه الأزواج المتخاصمين أو الذين أنهو إجراءات الطلاق أملا في إعادة الرابطة الزوجية إلى سابق حالتها الطبيعية.

3- **الوقاية من الطلاق:** قد يتبادر إلى ذهن الكثير من القرّاء أو حتى الباحثين أن الوقاية من الطلاق تقتصر على تجنيب الأزواج المتخاصمين إحداث الطلاق بينهما فقط، غير أننا نقصد به إضافة إلى هذا المفهوم مفهوما أوسع مساحة إذ يشمل توعية الأزواج الزواج في مرحلة التعارف بينهما أو في فترة الخطبة حول طبيعة وطبائع الشريك المستقبلي وخصوصياته الاجتماعية والثقافية وتوضيح مساحات الاحتكاك الذي قد يحدث بينهما بعد الزواج، وتبيين مواقف سوء التفاهم وكيفية تفاديها أو الخروج منها بأمان ودون إلحاق ضرر بلبّ العلاقة بينهما، إضافة إلى ذلك ترشيد وتوعية المحيط الاجتماعي للزوجين من أجل احترام وتقدير خصوصيات الزوجين ومعرفة كيفية التدخل السليم والصحيح في حياتهما.

- **التغيّر الاجتماعي وأثره على الطلاق في المجتمع الجزائري:**

إن مظاهر التغيّر الاجتماعي في المجتمع الجزائري لا تخفى على دارس متخصص نذكر منها الثورة الاتصالية الإعلامية العارمة التي يشهدها المجتمع خاصة مواقع التواصل الاجتماعي الافتراضي التي أصبحت تشكل جزءا لا يتجزّأ من الحياة الاجتماعية للكثير من الأسر الجزائرية والتي قد يشكل سوء استخدامها أو الإدمان عليها خطرا على استقرار واستمرار العلاقة الزوجية خاصة في ظل توفر بدائل للعلاقات الحميمية وإشباع مختلف الحاجات الإنسانية المختلفة خارج اطار العلاقة الزوجية.

كما نذكر من مظاهر التغيّر الاجتماعي تغيّر نمط وأسلوب الحياة الأسرية تحديدا بخروج المرأة للعمل الذي أفرز واقعا اجتماعيا يتسمُ بانشغال الزوجين عن بعضهما البعض وضياع الأبناء في كثير من الأحيان جرّاء هذا الفراغ الذي يُملأ بين مُربية أو حاضنة مهملة نهارا وبين والدين مُرهقين مساء، أضف إلى ذلك الاستقلالية

المالية للزوجة التي قد تشكل عند الكثير منهن دافعا إلى رفض الخضوع لكل مطالب الزوج المختلفة وكذا التذمّر من القيام بكل متطلبات العمل المنزلي بحجة أنها تتساوى مع الرجل المجهود خارج البيت، كما قد يجعل هذا الوضع من الزوج انسانا اتكاليا على زوجته يعتمد على مدخول زوجته في تغطية مصاريف البيت حيث يعتبر نفسه طرفا متنازلا بقبوله لعمل الزوجة خارج البيت وتحمّل أعباء تربية الأبناء مع الزوجة أثناء غيابها عن البيت، الأمر الذي قد يولّد شعورا بالاستغلال عند كليهما، إلى غير ذلك من مظاهر التغيّر الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري.

- **<u>دور القضاء في معالجة قضايا الطلاق:</u>**

يقتصر دور القضاء الجزائري في علاج قضايا الطلاق على عقد جلسات معدودة للصلح بين الزوجين تتسم بالسطحية والصلابة والرسمية في المعالجة بعد الاطلاع على عريضة كل طرف وتفسيره لسبب الخلاف وذلك خلال فترة لا تتجاوز 03 أشهر، هذا ما نصت عليه المادة 49 من قانون الأسرة الجزائرية بعد تعديل سنة 2005 حيث تقول: (لا يثبت الطلاق بحكم إلا بعد عدة محاولات صلح يجريها القاضي دون أن تتجاوز مدته 03 ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ رفع الدعوى، ويتعيّن على القاضي تحرير محضر يبين مساعي ونتائج محاولات الصلح يوقعه مع كاتب الضبط والطرفين).

كما تنص المادة 56 من نفس القانون على أن أنه: (إذا اشتد الخصام بين الزوجين ولم يثبت الضرر وجب تعيين حكمين للتوفيق بينهما، يعيّن القاضي الحكمين، حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة وعلى هاذين الحكمين أن يقدّما تقريرا عن مهمتهما في أجل شهرين).

تعتبر هاتين المادتين الوحيدتين في قانون الأسرة الجزائري اللتين تتناولان قضية الصلح بين الزوجين، فعند قراءتنا لهما قراءة سوسيولوجية يتبين لنا أنهما تتصفان بالجمود والصلابة في تحقيق الصلح بين الزوجين، كما أن القاضي حسب القانون ليس ملزما باستشارة المتخصصين الاجتماعيين أو النفسيين أو الدينيين في مسعاه للصلح بينهما ويقتصر دوره على الاستماع للطرفين والاطّلاع على عريضة كل طرف منهما ومعرفة رغبة كل واحد سماعا في الإبقاء على الرابطة الزوجية أو إنهائها مع احترام فترة الثلاثة أشهر التي تعتبر في حياة الخلاف الزوجي قصيرة جدا مع

احتساب ما يضيع منها بين التأجيل والتعطيل ليشرع بعد انقضاء المدة مباشرة في إجراءات الطلاق.

فيما يخص مادة التحكيم فإنها تنص على أن للقاضي أن يطلب تعيين حكمين واحدا من أهله و واحدا من أهلها مع إلزامهما بتقرير نهاية المهمة في غضون شهرين، فبالإضافة إلى جمودها وصلابتها وهذا من طبيعة المادة القانونية فهي كذلك سطحية في اختيار الحكمين وشروط اختيارهما من الطرفين، إضافة إلى المدة الممنوحة لهما والتي لا تكفي لحلحلة المشاكل المسببة للطلاق كما أنها نجدها تركز على الجانب الاجرائي مثل المهلة وتقديم التقرير دون إعطاء أولوية لمخرجات الحوار بين أهلي الزوجين والتي قد تستدعي تمديدا للفترة الممنوحة لهما.

مما سبق من قراءة سوسيولوجية للمادتين 49 و56 من قانون الأسرة الجزائري والمتعلقة بجانب الصلح بين الزوجين يتجلى لنا أن دور القضاء في معالجة قضايا الصلح غير كافٍ لحلحلة المشاكل والأسباب المؤدية بالزوجين إلى أو أحدهما إلى طلب الطلاق واقتصاره دوره على تحديد الطرف المتضرر من الطرفين وتعويضه ماديا من الطرف الآخر، هنا نسجل غياب البعد السوسيولوجي في المعالجة، إذ كيف يمكن للقاضي أن يفهم خلفيات الخصام بين الزوجين وهو لم يستشر المتخصصين في هذا المجال سواء كانوا من فقهاء الدين أو الاجتماعيين أو النفسانيين.

من هنا يمكن القول أنّ نمط المعالجة القضائية لمشاكل الطلاق في الجزائر هو نمط ميكانيكي جاف، إذ أنه يعالجها مثل بقية الخلافات الأخرى،مع الإشارة إلى أن قضايا الطلاق ذات أولوية وأهمية قصوى كونها ترتبط مباشرة باستقرار الاسرة الجزائرية وبمستقبل الأبناء ومن ورائهم سلامة ومتانة المجتمع ووقايته من انتشار ظواهر اجتماعية سلبية أخرى تفتك بالمجتمع مثل الإدمان على المخدرات والانتحار والإجرام إلى غير ذلك من تداعيات الطلاق وإفرازاته.

- **<u>دور المختص النفسي في معالجة قضايا الطلاق:</u>**

رغم الدور المهم الذي يمكن للمختص النفسي أن يقوم به في معالجة العلل النفسية وتقويم السلوكيات الزوجية الخاطئة التي يمكن أن تطرأ على شخصية أحد الزوجين أو كليهما والتي تهدد العلاقة الزوجية بالانتهاء فإنه يبقى دورا غير كاف هو الآخر في معالجة قضايا الطلاق المختلفة كونها لا تتعلق بشخصية الزوجين فقط

بل قد تكون ناجمة عن أسباب ودوافع اجتماعية أو دينية أو ثقافية يعجز أمامها المختص النفسي على تقديم علاجات مناسبة لها، كما قد تكون ناجمة عن اختلالات في الوظائف الاجتماعية لمحيط الزوجين بسبب اختلال المسافات التأثيرية مع الأقارب أو الارتباطات العائلية بين الزوجين ومحيطهم الاجتماعي أو نمط العيش المختلف أو المعوقات والفوارق الثقافية والاجتماعية بينهما.

هذا لا يقلل من دور المختص النفسي في واقع الأمر غير أن دوره يحتاج إلى أن يتكامل ويتكاتف مع بقية الأدوار لمختلف التخصصات المعنية بعلاج الظاهرة، مما يساعده في تمييز الأسباب بين ما هو نفسيّ وما هو اجتماعيّ وما هو دينيّ ثقافيّ أو حقوقيّ وحتى يتفرغ للحالات التي تعني تخصصه دون إضاعة الوقت في التشخيص والفحص.

- **<u>دور المختص الديني في معالجة قضايا الطلاق:</u>**

يتكون المجتمع الجزائري بكونه مجتمعا محافظا مثل الكثير من المجتمعات المسلمة حيث يخضع جل أفراده طواعية إلى تعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية في الكثير من شؤونهم وفي حل الكثير من خلافاتهم البينية، خاصة فيما تعلق بعلاقات الزواج والقرابة والميراث والجوار وغيرها من العلاقات الاجتماعية الأخرى، حيث يلجأ أغلبهم إلى الاستشارة الدينية في كثير من الخلافات بين أفراد الأسرة أو العائلة أو الأقارب وهو ما يؤكد حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الأئمة والدعاة والقائمين على الفتوى الدينية في المساهمة في استقرار الأسرة الجزائرية وخاصة معالجة قضايا الطلاق التي تأتيه من أجل الاستشارة أو طلب التدخل لفك الخلاف بين الزوجين، لكن ونظرا لطغيان عقلية الوعظ والجبر عند أغلب الأئمة في إدارة الحوار بين الأطراف المتخاصمة واعتماد أغلبهم على منطق الظالم والمظلوم في معالجة الخلافات الزوجية عدم الحق في الاعتراض على رأي الإمام الذي يرمز إلى قدسية النصوص أكثر مما يُعبّر عن رأيه الشخصي فقط وفهمه للنصوص التي اعتمد عليها.

هذا كله يضطر الكثير من الأزواج إلى المزايدة على الطرف الآخر وتزييف الكثير من الوقائع المعيشة داخل الأسرة هروبا من المسؤولية الدينية ومن الوصم بالفسوق أو الظلم عند الأقارب والتي تُلحق بفاعلها عدة أنواع من العقاب الديني في المعتقدات الإسلامية إضافة إلى العزل الاجتماعي الذي يشعر صاحبه بالنبذ و الاحتقار الاجتماعي، مما يجعل كل طرف يفسر للإمام أو المفتي الواقع بأسلوب يجعله المظلوم دون غيره في نظر الإمام في حين

قد يتبين عكس ذلك لو أجري تحقيق موضوعي يكشف عن حقيقة الخصام والأسباب الحقة التي أدّت إلى عدم الوفاق بينهما.

إضافة إلى ذلك فإن دور الإمام يقتصر على تبيين رأي الشريعة وأحكامها مع ذكر النصوص الدينية التي تتضمن الوعيد الذي ينتظر الظالم منهما وسرد النصح للطرفين بشكل إنشائي في كثير من الحالات، هذه السطحية في المعالجة وهذا العموم في الفهم يمكن المختص الديني من تقديم مسكّنات لتأثير المشاكل على الأسرة دون الوصول إلى علاج جذري لقضايا الطلاق، الأمر الذي يجعل منه مجرّد محطة انتقالية يتخذها الراغب في الطلاق تبريرا اجتماعيا عن عجزه في الوصول إلى صلح يقي الزوجين من حدوث الطلاق وتأتي هذه المرحلة قبل اللجوء إلى أروقة المحاكم للفصل في النزاع القائم في كثير من الحالات، لتنتهي معظم قضايا الطلاق بالانفصال الرسمي والقانوني بين الزوجين وتدخل الأسرة في مرحلة تسيير مرحلة ما بعد الطلاق واستكمال الصراع حول الحضانة والنفقة والمسكن والزيارة وغير ذلك من تداعيات الطلاق على الأسرة.

- **<u>دور المختص الاجتماعي في معالجة قضايا الطلاق:</u>**

من خلال العرض السابق لمختلف الأدوار التي يقوم بها المعنيون بقضايا الطلاق نشعر فعلا بغياب دور رابط ومنسق بينها ألا وهو دور المختص الاجتماعي الذي يمكن أن يقوم به لو أُتيحت له المساحات اللازمة لذلك من أجل المساهمة في معالجة قضايا الطلاق من خلال التوعية والعلاج والوقاية التي هي من صميم دوره المنوط به، حيث أن دوره يبدأ قبل قيام العلاقة الزوجية من خلال:

- التوعية والتكوين للمقبلين على الزواج من خلال بسط مفهوم وطبيعة العلاقة الزوجية وتوضيح خصوصيات كل جنس للآخر مع إبراز نقاط الاختلاف بينهما التي قد تولّد احتكاكات سلبية بينهما ومن خلال رسم حدود كل طرف في التدخل في شؤون الآخر بمقتضى الخصوصيات الثقافية والاجتماعية في كل مجتمع.

- المساهمة في رفع مستوى الوعي الجمعي إزاء حقيقة العلاقة بين الزوجين من خلال المحاضرات والملتقيات والمؤلفات والدراسات العلمية والحصص الإعلامية والمقالات الاجتماعية وغيرها من الوسائط التي من شأنها أن تنضج المجتمع وترفع مستوى وعيه وإدراكه من أجل أن نفهم ونتقبل بعض الخلافات الزوجية التي تتعلق بالطبيعة الفيزيولوجية والسيكولوجية لكلا الجنسين، وكذا معرفة الخصوصيات الشخصية

والفروقات الثقافية والفردية والتي يمكن أن تسبب رفض طرف لآخر بسبب جهله بها من أحدهما أو كليهما.

- تصنيف المشاكل وتوجيه الزوجين إلى الذي يناسب طبيعة المشكل القائم بينهما، إذ أن الكثير من الأزواج يقصدون الجهة الخطأ في البحث عن علاج لخلافاتهما مما يسحب بساط الوقت من تحتهما بشكل سريع ويقل مع ذلك الصبر عند البعض بسبب بذل جهود مضنية بلا جدوى الأمر الذي يعمق الهوة بين الطرفين ويبعّد المسافات النفسية والوجدانية بينهما ويستحيل معها التوافق أو التنازل للآخر ويزيد في الرغبة في الانفصال، كل هذه المتاهات تقع بسبب سوء تشخيص طبيعة المشكل الحاصل الذي يؤدي تحديد الجهة الخاطئة والغير متخصصة في طلب العلاج.

- المساهمة مع بقية الجهات المعنية في معالجة الكثير من القضايا التي لها خصوصية اجتماعية بالاستماع إلى الطرفين على انفراد أو مجتمعين وتقديم الحلول الجذرية والوقائية لما يُعرض من مشاكل اجتماعية بين الزوجين ومتابعة الحالات التي تستدعي رعاية اجتماعية مطوّلة بسبب صعوبة المشكل وتعقده أو لإقناع أحد الطرفين بالحلول والمقترحات التي يقدّمها المختص الاجتماعي.

- التدخل لدى المحيط الاجتماعي أو العائلي للزوجين من أجل الوقوف على حيثيات وتفاصيل الحياة الزوجية من خلال جمع المعلومات والشهادات التي تساعد المختص في التشخيص السليم للحالة، أو من أجل الاتصال بالأطراف المؤثرة في العلاقة بينهما والتي قد تشكل سببا في الخصام بينهما مثل الوالدين أو الإخوة من كلا الطرفين.

- **<u>خاتمة:</u>**

لا يمكن لأي جهة بعينها أن تتمكن من معالجة كل القضايا التي تتعلق بالطلاق مهما كان وزنها الاجتماعي والقيمي، غير أن تكاتف الجهود بين كل المنشغلين هو وحده الكفيل بالتقليل من انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري،وكذا معالجة ما أمكن وتخفيف عواقب الطلاق وإفرازاته من خلال التنسيق والبحث المشترك وإقامة مراكز دراسات ذات صلاحيات تشمل كل التخصصات مهما كان وزنها وكذا المنشغلين بهذا المشكل الاجتماعي سواء كانت من النخبة الجامعية أو جمعيات المجتمع المدني أو المساجد ودور الثقافة ووسائل الاعلام المختلفة والجهات الأمنية والقضائية من أجل التحسيس أولا بخطورة الظاهرة في الأوساط الاجتماعية عموما والشبابية على وجه الخصوص ومن أجل البحث المستمر عن حلول ومعالجات

واقعية لحالات الخصام الزوجي التي ينتقل أثرها من بيت الزوجية إلى العائلة الممتدة ثم إلى المجتمع بصفة عامة ولا يسلم أحد منّا من الآثار السلبية لتفكك أسرة ما، ومن هذا المنطلق يتأكد لدينا أهمية أن يساهم كل متخصص من موقعه وبكل جهده في احتواء هذه الظاهرة قبل تفشيها في المجتمع حيث يستحيل حينئذ تلافي كل النتائج الوخيمة للطلاق.

-المراجع:

01- عبد الفتاح، كاميليا إبرهيم، **سيكولوجية المرأة العاملة**، بيروت، دار النهضة العربية، / 1983م.

02- محمد عقلة، **نظام الأسرة في الإسلام**، عمان، مؤسسة الرسالة الحديثة، ط2، 2000م.

03-خديجة محمد صالح، **دور المرأة المسلمة في مواجهة تحديات العولمة**، ملتقى العلماء العالمي، بوترا جايا، 10-12 جويلية 2003م.

04- **العنوسة في المغرب العربي ... الأسباب والنتائج، الشبكة الإسلامية (islamweb.Net).**

05- بلحاج العربي، **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري**، الجزائر، دار هومة للنشر، 2011.

06- كلتوم بن الميهوب، **الاستقرار بين الزوجين**، الجزائر، دار الأخبار،2006..

07-الثاقب،فهد "**أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي**، دراسة ميدانية "، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث–المجلد الرابع والعشرون،(1996)، جامعة الكويت، الكويت.

08- الخطيب مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1996.

09- شرابي،هشام، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي** . .بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، 1992.

10- **قانون الأسرة الجزائري**، .2005

11- غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2002.

12 – بن الشين أحمد :**التغير الاجتماعي وجنوح الأحداث بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، 2004، جامعةالجزائر.

13- عبدالله أحمد عبدالله: **في اجتماعيات الجريمة والانحراف**، قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي، من الموقع الالكتروني **(www.pdaffactory.com)**،

الجريمة والمجتمع، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، :14-حسن الساعاتي سامية 1983